

أوباما تعهد بملاحقة الارهابيين ومحاسبتهم

إدانة تفجيرات أمريكا وإجراءات أمنية عالية



هجوم بوسطن، كما أعرب عن تعازيه لأوباما.

من جانبها شددت اليابان على ضرورة إدانة المجتمع الدولي لتعاطف بلاده مع الشعب الأميركي وحكومته.

من ناحية أخرى أكد الملحق الثقافي السعودي في الولايات المتحدة محمد العيسى أن ما نشر عن تورط سعودي في الانفجارين

في مدينة بوسطن الامريكية إذا اثبت أن ما حصل كان عملا ارهابيا مشيرة إلى أنها تتابع التحقيقات عن كذب.

وذكر وزير الخارجية الياباني فوميو كيشيدا أن الحكومة اليابانية تتابع عن كذب تحقيق الولايات المتحدة الامريكية في تفجيري بوسطن. كما اعتبر وزير الخارجية الاسترالي بوب كار أن المخاوف من أن يكون تفجيرا مدينة بوسطن الامريكية عملا ارهابيا تعد امرا مشروعا مؤكدا أن العمل جار للتحأكد من عدم مقتل أو إصابة أي مواطن استرالي.

واعتبر أنه إذا تبين أنه كان ضربة إرهابية، فلا بد أنه كان مخططا لها لأنها وقعت أثناء حدث وطني ودولي كبير.وشدد على أن حصول

عواصم/ وكالات

تعهد الرئيس الأمريكي باراك أوباما بأن بلاده ستلاحق وستتعرف على من نفذ تفجيرات بوسطن وستحاسبيهم، في حين أكد مسؤول بالبيت الأبيض أن التفجيرات سيتم التعامل معها "كعمل إرهابي".

وقال الرئيس الأمريكي "لم نعرف بعد من فعل هذا أو لماذا ويجب ألا يتسرع أحد في الاستنتاج قبل أن نعرف كل الحقائق".

وأضاف "لا يخطئ أحد فسوف نتوصل الى حقيقة ما حدث وسنعرف من فعلوا هذا ولماذا فعلوا هذا". ولم يصف أوباما التفجيرات بأنها هجوم، مشيرا إلى أنه لم يعرف الكثيرعنها بعد، إلا أن مسؤولا في البيت الأبيض قال إن أي حدث بشحنات متفجرة متعددة كما يبدو في تفجيرات بوسطن "هو بشكل واضح عمل ارهابي وسيتم التعامل معه كعمل إرهابي".

وتوالت ردود الفعل المنددة فقد أدان الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون الهجوم الدامي الذي شهده ماراثون بوسطن، ووصفه بأنه عمل أحمق في يوم احتفال بالمدينة.

وقال بان إن العنف "كان أكثر ترويعا لوقوعه في حدث يشتهر بجمعه بين أناس من شتى أنحاء العالم".

من جانبه أعرب الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند عن "تضامن فرنسا الكامل مع السلطات والشعب الأميركيين" بعد تفجيرات بوسطن.

وأبدى هولاند في بيان تأثره البالغ بعد الانفجارات التي ضربت مدينة بوسطن". وتابع أنه "في هذه الظروف المأساوية، يقدم رئيس الدولة تعازيه لعائلات الضحايا ويبيد تضامن فرنسا الكامل مع السلطات والشعب الأميركيين".

وفي بيان آخر أكدت وزارة الخارجية الفرنسية لواشنطن

ليبيا.. تستعيد قوتها ولا تحتاج لوصاية أجنبية

المتنوعة والملابس العسكرية مختلف أضرع القوات المسلحة،بالإضافة إلى عرض العديد من المقذوفات الصاروخية المحلية الصنع،ونماذج من طائرات الاستطلاع من دون طيار محلية الصنع.

ويقول مراقبون: إن هذه التصريحات جاءت لتؤكد أن الدولة الليبية بدأت تستعيد عافيتها ودورها في بناء المؤسسات من جهة، وفي مواجهة الخارجين على القانون من جانب ثان.

ولفت هؤلاء المراقبون إلى أن تصريحات وزير الدفاع الليبي جاءت كرد ضمني عن تقرير صدر منذ أيام عن الأسلحة في المنطقة قال: إن ليبيا هي بوابة لعبور الأسلحة إلى دول الجوار.

واعتبرت السلطات الليبية أن قلق الأمم المتحدة من المعلومات الواردة إليها بشأن تهريب الأسلحة من ليبيا إلى دول أخرى مجاورة «مبالغ فيه» وذلك وفقا للمتحدث الرسمي باسم رئاسة الأركان العامة للجيش العقيد علي الشيخي.

وقال الشيخي: إن «تهريب السلاح من ليبيا إلى دول الجوار خلال هذه الفترة صعب للغاية» معتبرا أن مخاوف الأمم المتحدة حيال الأمر «مبالغ فيها».

وبنت الأمم المتحدة مخاوفها على تقرير أعدته مجموعة من الخبراء بمجلس الأمن الدولي قالوا فيه إن «هناك حالات بعضها تأكد وبعضها قيد التحقيق لشحنات من الأسلحة يتم تهريبها من ليبيا إلى أكثر من اثنتي عشرة دولة تتضمن أسلحة ثقيلة وخفيفة».

ويتعرض رئيس «تحالف القوى الوطنية» محمود جبريل في ليبيا لحملة أطلقها ضده تحالف يضم الإخوان المسلمين ومجموعات سلفية مختلفة لأنهم يعتبرونه المنافس الوحيد الذي يحول بينهم وبين الانقراض على السلطة. ويسعى هذا التحالف إلى تمرير قانون العزل السياسي في المؤتمر الوطني بغاية قطع الطريق أمام صعود جبريل إلى رئاسة الحكومة أو الدولة في الانتخابات القادمة.

أما الناطق باسم حركة أمل الجزائر، المعروف اختصارا بـ"تاج"، نبيل يحيياوي، فصرح بأن ما تشهده محافظة ورقلة هو ما تشهده مناطق أخرى من البلاد أيضا، ولكن لا بد للجنوب من عناية خاصة واستدراك الأخطاء خاصة اجتماعيا واقتصاديا.

وقال يحيياوي: "نحن نحذر من تسييس المطالب بمعنى أن تدخل في أجنداث أخرى مثل الدعوات إلى انفصال جنوب الجزائر عن شمالها وتقسيم البلاد

طرابلس/ (أ ف ب)

نفى رئيس الحكومة الليبية المؤقتة علي زيدان ما تردد من حديث حول اتفاق رئيس تحالف القوى الوطنية محمود جبريل مع مسؤولي حلف شمال الأطلسي (ناتو) في بروكسل على قصف أي تحرك مضاد للدولة في ليبيا. يأتي هذا فيما تسعى الحكومة إلى استعادة دور الدولة سواء في محاربة الميليشيات، أو في حماية حدودها من شبكات الاتجار بالسلاح العابرة للصحراء.

وأكد زيدان في كلمة متلفزة وجهها إلى الشعب الليبي: «ما يثار على شبكة المعلومات الدولية وصفحات التواصل الاجتماعي وبعض الصحف المحلية بهذا الشأن ليس له أي أساس من الصحة».

وأضاف: «هذا الموضوع لم ولن تفكر فيه الحكومة ولا توجد ضرورة لإثارته، لأنه إذا شعرنا أن الدولة لا تثبت إلا بضرورة الاستعانة بقوة أجنبية في ذلك الوقت أولى بنا أن نترك هذا المكان ونتيح الفرصة لغيرنا».

وقال: «بعد أن قامت دولة ليبيا، وأجريت انتخابات المؤتمر الوطني العام والحكومة، لا أحد يستطيع أن يبرم اتفاقيات وفق السياق المتبع عند الدول والتي تقضي بطرح الحكومة لأي مشروع للاتفاقية على المؤتمر الوطني العام، ثم يوقع عليها بالأحرف الأولى ويعلن عنها ويعلم بها المؤتمر الوطني للموافقة عليها، وبعد التوقيع عليها تحال من جديد إلى المؤتمر الوطني للتصديق عليها».

وأكد أن الدول «لا تقبل بأية اتفاقيات إلا إذا تم التوقيع عليها بهذه الطريقة وبهذه الإجراءات، لأن الاتفاقيات هي التزامات بين الدول، وهذه الإجراءات تركز على شرعية وإرادة الدولة التي ستلتزم بالاتفاقية وتطبيقها».

وقال مراقبون إن هذه الإشاعة الغاية منها حشر محمود جبريل في قضية يمكن أن تسيء إليه في الشارع الليبي، وتقلص الشعبية الكبيرة التي يحوزها باعتبارها شخصية قادرة على إخراج البلاد من وضعها المتذبذب بعد الثورة. ولفت المراقبون إلى أن هذه الإشاعات دأب الإسلاميون على إطلاقها ضد جبريل الذي يقولون إنه المنافس الوحيد الذي يحول بينهم وبين الانقراض على السلطة.

يشار إلى أن تحالفا يضم الإخوان المسلمين ومجموعات سلفية مختلفة يسعى إلى تمرير قانون العزل السياسي في المؤتمر الوطني لغاية قطع الطريق أمام صعود جبريل إلى رئاسة الحكومة أو الدولة في الانتخابات القادمة.

من جانب آخر سعت الحكومة الليبية إلى استيعاب الثوار، الذين رفعوا السلاح ضد القذافي "خطيرة".



وكان لهم دور في الإطاحة به، داخل مؤسسات الدولة المختلفة وخاصة بالأمن والجيش. وحول هذه المسألة، أكد زيدان أن «استيعاب الثوار وتمكينهم مسألة أساسية وتعتبر من ركائز الحكومة».

وفي سياق استعادة الدولة لهيبتها وقوتها، ولو بشكل تدريجي، أعلن وزير الدفاع الليبي، محمد البرغثي، أن بلاده بدأت بعملية التسليح النوعي لجيشها والتعاقد على شراء طائرات حربية وقطع بحرية.

ونقلت وكالة الأبناء الليبية الرسمية عن البرغثي قوله خلال افتتاحه المعرض الدولي الأول للدفاع الذي أقيم بقاعة طبرق البحرية (1200 كلم شرق طرابلس) بمشاركة 34 شركة محلية وعالمية: إن ليبيا شرعت حاليا في إصلاح الأسلحة التي لديها بمختلف أنواعها، وأنها بدأت تتعاقد على التسليح النوعي لجيشها وشراء طائرات حربية وقطع بحرية.. ولم يشر الوزير إلى الجهات التي تم التعاقد معها.

وأضاف: إنه «سيتم إعادة النظر في المناطق العسكرية الـ10 لتصبح 4 مناطق عسكرية» في ليبيا، موضحا أن هذا التقسيم سيكون حسب خطوط الطول والعرض.

ولفت البرغثي إلى أنه سيعين لكل منطقة أمرا، يُعطى صلاحيات رئيس الأركان، فيما سيتم تشكيل ألوية خفيفة الحركة للتدخل السريع، وتشكيل قوات منقولة جوا سيتم تدريبها في الخارج وتسليحها.

وضم المعرض العسكري الأول للدفاع العديد من الأجنحة التي شملت الأجهزة والمعدات